

المخاطر المحتملة للأزمة الخليجية على الملف السوري وآليات معالجتها

ورقة تقدير موقف

مقدمة إلى الندوة الحوارية التي ينظمها مركز الحوار السوري
بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي



جدول المحتويات

١	جدول المحتويات
٢	مقدمة:
٣	المحور الأول- أبرز المؤثرات المتوقعة للأزمة الخليجية على الثورة السورية
٣	أولاً: سيناريوهات إعادة الفرز في صفوف قوى الثورة والمعارضة
٥	ثانياً: تقليص موارد الدعم الإنساني ومشاريع التنمية
٦	ثالثاً: تنامي الخلافات البينية في الداخل السوري
٧	رابعاً: توجهات السياسة السعودية للتماهي مع المواقف المصرية
٨	خامساً: ترجح احتمالات التنازل عن شرط مغادرة بشار الأسد
١٠	سادساً: تعزيز النزعات الانفصالية في الشمال السوري
١١	سابعاً: مخاطر انحياز أنقرة للمحور الروسي-الإيراني
١٣	ثامناً: محاولات إجهاض مشروع "التحالف الإسلامي" وتعزيز النفوذ الإيراني
١٤	تاسعاً: هشاشة "الظهير" الأمريكي في التعامل مع أزمات المنطقة
١٦	المحور الثاني- آليات المعالجة

مقدمة:

مع دخول الأزمة الخليجية شهرها الثاني يبدو أن المشهد قد تحول من محض خلاف بين قطر وجيرانها إلى صراع مركب تتقاطع فيه أجندات مختلفة، تنعكس بصورة مباشرة على أوضاع الجمهوريات المتداعية في العالم العربي.

فعلى الرغم من سعي الوساطة الكويتية لمعالجة الأزمة باعتبارها مجرد خلاف في البيت الداخلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إلا أن المؤثرات الخارجية سرعان ما حولت الأزمة إلى "صراع مركب" تنخرط فيه عدة دول خارج المنظومة الخليجية، إذ ارتبط الجزء الأكبر منها بالصراع القائم بين تحالف اليمين الجمهوري مع البيت الأبيض وشركات النفط وتصنيع السلاح من جهة، في مواجهة تحالف الديمقراطيين مع المجتمع الاستخباراتي من جهة ثانية، حيث يعمل التكتل الجديد على إضعاف إرث أوباما ونقض أركانه، وفي المقابل هناك رهانات مضادة على إمكانية إسقاط ترامب وإعادة تشكيل التحالفات في واشنطن، وينعكس ذلك على تضارب مؤسسات الحكم الأمريكية إزاء الأزمة الخليجية بصورة واضحة.

وتعمل هذه الورقة على دراسة تأثير الأزمة الخليجية على مسار الصراع في سوريا من خلال تقصي أثر التفاعلات البينية في تأجيج الخلافات الإقليمية، ومفاجمة مشاكل الهوية في "دول الربيع العربي"، وتوظيف الأزمات الخارجية كعناصر ترجيحية لجأت إليها دول المجلس في خضم الصراع فيما بينها، خاصة وأن ملفات اليمن وليبيا ومصر وسوريا وفلسطين قد أقيمت في اللحظات الأولى من الأزمة الخليجية، ثم دخلت تركيا وإيران في المرحلة التالية ضمن معادلة الصراع.

ويمكن القول أن تفاصيل الحرب الإعلامية والحملات الدبلوماسية المحمومة قد غيبت عن أذهان الفاعلين في مجلس التعاون خطر استدعاء التأييد الخارجي من دول إفريقية وأخرى شرق أوسطية على نمط العلاقة بين دول المجلس الست، خاصة وأن التفاعلات المحلية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا قد تحولت إلى محركات أساسية في الأزمة بين قطر وجيرانها.

وكلما طال أمد الأزمة بات من الواضح أنها تأخذ أبعاداً دولية أكثر منها إقليمية، إذ إن معظم التهم الموجهة لقطر تتطابق مع لائحة الاتهامات الموجهة لكل من تركيا وإيران، كما أن أبو ظبي والرياض تخشيان من دخول عناصر جديدة ضمن معادلة التوازنات العسكرية في العمق الخليجي.

وسواء استجابات قطر للضغوط في الأيام القليلة المقبلة أو اختارت المواجهة؛ إلا إنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الأزمة قد تحولت إلى مشهد "صراع مركب" تُخاض فيه صراعات متوازنة، وليس بالضرورة أن تتوقف الأزمة إذا استجابت قطر لقائمة الدول الأربعة، بل يُتوقع أن تفتح ارتدادات الأزمة ملفات الجمهوريات العربية المتداعية على مصارعها.

ففي دراسة لتأثيرات الأزمة الخليجية على سوريا؛ رأّت دراسة لمركز "كارنيغي" أن المعارضة السورية قد وجدت نفسها في موقف حرج، إذ إنها لا تريد أن تنحاز في مواقفها لصالح أي من أطراف الخلاف، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع التخلي عن الدعم السعودي والقطري على حد سواء.

وتوقع مركز "يروشليم"، أن تحدث تحولات جذرية على موقف السعودية من سوريا نتيجة المواقف التركية إزاء قطر، الأمر الذي قد يدفع بها للتماهي مع الموقف المصري الذي يناكف أنقرة ويتعاون مع موسكو ودمشق، وعبرت مصادر أخرى عن قلقها من أن يفضي الخلاف الخليجي إلى تشكل محور إقليمي جديد يمكن أن يضم تركيا وقطر إلى إيران التي تجد في خط الصدع مجالاً واسعاً لتعزيز موقعها السياسي والعسكري في سوريا. نبين في هذه الورقة أبرز المؤثرات المتوقعة للأزمة الخليجية على الثورة السورية، لنختتمها بالأدوات والخطوات اللازمة لمعالجتها والتعامل معها.

المحور الأول- أبرز المؤثرات المتوقعة للأزمة الخليجية على الثورة السورية

يمكن تلخيص المؤثرات المتوقعة للأزمة الخليجية على الثورة السورية في تسعة أفكار، هي: إعادة الفرز في صفوف قوى الثورة والمعارضة، وتقليص موارد الدعم الإنساني ومشاريع التنمية، وتنامي الخلافات البينية في الداخل السوري، إضافة إلى توجهات السياسة السعودية للتماهي مع المواقف المصرية، وترجح احتمالات التنازل عن شرط مغادرة بشار الأسد، فضلاً عن تعزيز النزعات الانفصالية في الشمال السوري، ومخاطر انحياز أنقرة للمحور الروسي-الإيراني، ومحاولات إجهاد مشروع "التحالف الإسلامي" وتعزيز النفوذ الإيراني، وهشاشة "الظهير" الأمريكي في التعامل مع أزمات المنطقة.

أولاً: سيناريوهات إعادة الفرز في صفوف قوى الثورة والمعارضة

على الرغم من الحرص الذي أبدته مختلف دول مجلس التعاون على إبعاد الملف السوري عن تفاعلات الأزمة الخليجية؛ إلا أن الحديث يتردد في أوساط المعارضة السورية عن إمكانية لجوء هذه الدول إلى ترجيح نفوذها

الخارجي عبر تصنيف بعض القوى الفاعلة على الأرض ضمن خانة الإرهاب على خلفية توجهاتها الإيديولوجية أو الإثنية.

ونظراً للعلاقة الوثيقة التي تجمع العديد من القوى الفاعلة في الثورة السورية بكل من قطر وتركيا؛ فإن القلق يثور من إمكانية تماهي السعودية مع موقف دولة الإمارات التي تمتلك رؤية مغايرة في تصنيف قوى المعارضة منطلقاً من توسيع دائرة "الإرهاب" لتشمل العديد من المنتمين إلى التيار الإسلامي.

ففي نوفمبر ٢٠١٤، أصدر مجلس الوزراء الإماراتي "لائحة منظمات إرهابية" أدرج فيها جماعة الإخوان المسلمين ضمن أكثر من منظمة أخرى ضمن دائرة الإرهاب، وشملت مجموعة من الفصائل السورية أبرزها "حركة أحرار الشام الإسلامية"، وكلاهما من القوى الفاعلة في سوريا.

وفي حين أبدت مختلف قوى الثورة والمعارضة حرصاً شديداً على تجنب الانزلاق في الأزمة الخليجية والنأي بنفسها عن "خلاف الأشقاء" في مجلس التعاون؛ إلا أن بعض الجهات المتوترة قد بادرت إلى تصفية حساباتها مع منافسيها في المعارضة من خلال اتهامهم بدعم الإرهاب و"تلقي الأموال من قطر"، وتخشي مؤسسات المعارضة من أن تفرض عليها عملية إعادة فرز تنطلق من العلاقة مع مختلف أطراف الأزمة الخليجية، أو الضغط عليها للاصطفاف في أحد المعسكرين.

وقد يفضي ذلك إلى تعميق الانقسام القائم بين الجبهة الشمالية والجبهة الجنوبية، خاصة وأن تركيا وقطر تنسقان آليات دعم فصائل الشمال بالتعاون مع الولايات المتحدة ضمن غرفة "موم"، في حين تنسق السعودية والإمارات والأردن مع أمريكا ضمن غرفة "موك" في الجنوب.

وفي حال جمود الأزمة على حالة يحلو للبعض وصفها بأنها عملية اصطفاف إيراني-تركي إلى جانب قطر مقابل محور مصري-إماراتي-سعودي؛ فإن خيارات المعارضة ستصبح صعبة للغاية، فقد توقع الباحث في جامعة أوكسفورد رفائيل لوفيفر أن تعاني حركة "أحرار الشام" من تبعات الأزمة الخليجية، خاصة وأن أبوظبي والقاهرة تصنفانها في دائرة الإرهاب، وقد ينتج عن ذلك اتخاذ إجراءات عقابية ضد الحركة.

وفي خطوة لافتة بادر عدد محدود من أعضاء الهيئة العليا للمفاوضات إلى إعلان استقالتهم من الهيئة بعد أيام من اندلاع الأزمة الخليجية، متذرعين بمشورة "قوى إقليمية" في اتخاذ تلك الخطوة، وذلك بالتزامن مع الترتيبات الجارية لجولة مفاوضات قادمة في جنيف، وقد ينتج عن ذلك تعميق حالة الانقسام بين مسار جنيف التفاوضي الذي تباشره الهيئة العليا للمفاوضات من الرياض، وبين فريق أستانة الذي تعتبر أنقرة مؤثرة عليه، وسيؤثر ذلك على تماسك المعارضة وفعاليتها في ظل تناقض مواقف القوى الداعمة وتباين اصطفافاتها، كما

يمكن أن يلقي بظلاله على الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي يتخذ من تركيا مقراً له، ويعمل في الوقت الحالي على استقطاب "الفصائل الإسلامية" (وعلى رأسها حركة أحرار الشام الإسلامية) ضمن هيكلية جديدة.

وإذا استمرت جهود الدول المقاطعة في عزل قطر عن دوائر التأثير الإقليمي فإن ذلك سيعود بنتائج سلبية على الفصائل التي كانت تستفيد من الدعم السعودي-القطري المشترك، وسيؤثر ذلك على المعادلة السياسية والعسكرية في الساحة السورية، وما يرتبط بها من ملفات شائكة مثل: الحرب على الإرهاب، والنزعات الانفصالية الكردية، ومطالب الحكم الفيدرالي، ومواجهة مشروع التوسع الفارسي في المنطقة.

ثانياً: تقليص موارد الدعم الإنساني ومشاريع التنمية

يثور القلق لدى بعض منظمات المجتمع المدني السوري من تأثير مقاطعة قطر على المساعدات التي كانت تصلها من الدوحة، أو من خلال صناديق مشتركة تضم بعض أو جميع أطراف الأزمة الخليجية. وفي ظل الخلاف المحتدم بين دول مجلس التعاون حول تعريف "الإرهاب" وتحديد القوى "الإرهابية" في سوريا، وما يمكن أن يطلالتنظيمات والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني من عمليات إعادة فرز وتصنيف سياسي جراء ذلك الخلاف؛ فإنه من المتوقع أن تتعطل جهود الأمم المتحدة لصرف نحو ٦ مليارات دولار يأتي معظمها من خلال صناديق مشتركة قدمتها دول الخليج العربية لدعم: "الصمود والتكيف والأنشطة التنموية" في سوريا خلال ٢٠١٧، بالإضافة إلى دعم إضافي بقيمة ٣,٧ مليار دولار تم تخصيصه للأنشطة ذاتها خلال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩.

الأمر الذي دفع بمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للتحذير من أن نقص التمويل للعمليات الإنسانية سيترتب عليه كارثة ربما تكون عvisية على الحل، خاصة وأن سوريا تشهد أكبر مأساة إنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وتزداد المخاوف من أن يؤدي تقليص التعاون بين دول مجلس التعاون من قدرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة "أوتشا" (OCHA) على التعامل مع الأزمة الإنسانية في سوريا، ولا شك في أن الشعب السوري سيدفع ثمن المزيد من الصراعات الإقليمية بالإضافة إلى فاتورة الحرب الباهظة. وبعيداً عن اللغط الحاصل حول الدعم القطري للفصائل المقاتلة وطبيعة انتماءاتها الإيديولوجية والسياسية؛ فإن الأزمة الخليجية قد تؤثر بصورة سلبية على علاقة الجمعيات الخيرية القطرية ومؤسسة الإغاثة الإنسانية (IHH) التركية، مما يهدد العديد من المشاريع الزراعية والصحية والتعليمية في الشمال السوري منها: برنامج

"الأمن الغذائي" الذي يعمل على تطوير محصول القمح في المناطق المحررة والاستفادة منه في توفير الطحين، والذي تموله قطر بالتعاون مع وحدة تنسيق الدعم، بالشراكة مع المجالس المحلية، بالإضافة إلى البرامج التي تمويلها الجمعيات القطرية الخيرية لدعم وتأهيل النقاط الطبية والمراكز الصحية لصالح الجرحى والمرضى من اللاجئين السوريين في لبنان والنازحين في الداخل السوري، والتي يستفيد منها نحو ٩٠ ألف سوري سنوياً، كما يُتوقع أن يتعرض قطاع التعليم لأضرار كبيرة في ظل تصنيف الجمعيات القطرية الخيرية في دائرة "المنظمات الإرهابية"، حيث تسهم قطر في "صندوق التعليم والتطوير المهني" لصالح النازحين واللاجئين السوريين، تحت إشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ثالثاً: تنامي الخلافات البيئية في الداخل السوري

في دراسته حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على الملف السوري؛ توقع الباحث في جامعة أوكسفورد رفائيل لوفيفر أن ينعكس التوتر القطري-السعودي على الغوطة الشرقية كونها: "منطقة جغرافية صغيرة تتركز فيها فصائل معارضة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالدولتين الخليجيتين"، وعبر عن قلقه من أن يكون للأزمة بين الدولتين "نتائج دموية أكثر خاصة أنهما تدعمان فصائل متنافسة في مناطق شهدت اقتتالاً داخلياً مثل الغوطة الشرقية".

أما في إدلب فإن محاولة تصنيف كبريات الفصائل المعتدلة ضمن دائرة "الإرهاب" ستقوض الجهود التي تبذلها الفصائل المعتدلة لإضعاف الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وسحب البساط من تحتها، حيث تنقسم خارطة القوى العسكرية في إدلب إلى أربعة قوى هي: "هيئة تحرير الشام"، و"حركة أحرار الشام الإسلامية"، و"فيلق الشام"، و"جيش إدلب الحر" الذي يضم ما تبقى من مقاتلي "الفرقة ١٣" و"الفرقة الشمالية" و"لواء صقور الجبل"، وفي حال تصنيف "أحرار الشام" كحركة إرهابية فإن ذلك سيعود بنتائج وخيمة على الجهود التي تبذلها تركيا لجمع أكثر من ١٧ فصيلاً معتدلاً، ونشرهم في مناطق سيطرة غرفة عمليات "درع الفرات"، التي تم تحريرها من تنظيم "داعش"، ودمجهم ضمن قيادة مركزية منظمة، تمهيداً لتشكيل الجيش الوطني السوري بهدف إدارة وحفظ المناطق المحررة، ويُتوقع أن يشكل هذا الجيش عامل جذب لما يتبقى من الفصائل المعتدلة في إدلب.

كما شهد ريف محافظة درعا الشرقي، اقتتالاً دمويًا (١١ يونيو ٢٠١٧) بين فصيلي "ألوية العمري" و"شباب السنة" في ريف درعا الشرقي، واندفعت أرتال عسكرية لمؤازرة الطرفين أبرزها "جيش اليرموك" الذي تورط في

اشتباكات رديفة استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدربات ومدافع هاون، ونتج عنها مقتل عدد من المدنيين وعناصر الفصائل المتحاربة.

أما على الصعيد السياسي؛ فإن الخلافات القائمة بين المستفيدين من دعم مختلف الدول الخليجية تطل برأسها في كل جلسة مفاوضات تنعقد في جنيف وأستانة، حيث تنشط بعض القوى في تسريب المعلومات للصحافة الخليجية المتربصة بخصومها، وتصدر بيانات تعكس الخلافات الداخلية، وتحتقن الأجواء بناء على التعليمات المتضاربة من سفراء الدول "الصديقة".

رابعاً: توجهات السياسة السعودية للتماهي مع المواقف المصرية

إثر ظهور الخلاف السعودي-المصري حول الموقف من الأزمة السورية في مجلس الأمن نيويورك (أكتوبر ٢٠١٦)؛ بذلت دولة الإمارات جهوداً مضنية لرأب الصدع في العلاقة بين الرياض والقاهرة. وكان الخلاف قد وقع بين السعودية ومصر في العام الماضي حينما قامت محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار الرئيس التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير وإعادتهما للسيادة السعودية، مما أدى إلى استياء السعوديين الذين طالبوا السيسي بإلغاء قرار المحكمة، وعندما رفضت تلك الطلبات؛ زار وفد سعودي رفيع المستوى إثيوبيا في ١٦ ديسمبر ٢٠١٦، وقام بجولة على سد النهضة الذي يعتبر مثار خلاف كبير بين القاهرة وأديس أبابا، وذلك بالتزامن مع وقف إمدادات النفط وقطع برنامج المساعدات السعودية لمصر.

وسرعان ما تكلفت الوساطة الخليجية بالنجاح حيث خفت وسائل الإعلام المصرية والسعودية لهجة التصعيد، وذلك في أعقاب زيارة قام بها مستشار الملك عبد المحسن آل الشيخ إلى القاهرة، حاملاً رسالة شخصية من الملك سلمان للسيسي، كما قام وفد اقتصادي سعودي بزيارة القاهرة ووعد بزيادة استيراد القطن المصري وزيادة الاستثمارات في الاقتصاد المصري، الأمر الذي دفع السيسي لإبداء رغبته في نشر سفن مصرية قبالة السواحل اليمنية للمساعدة في الحصار الذي تفرضه سفن التحالف العربي على الحوثيين، ومبادرته لتحدي قرار المحكمة الإدارية العليا ونقضه فيما بعد.

وانعكس التقارب المصري-السعودي في توجهات بعض أطراف الحكم في الرياض نحو مراجعة المواقف الرسمية إزاء الملف السوري، حيث بات من الواضح أن الموقف السعودي بدأ يبتعد عن دوائر التنسيق مع أنقرة والدوحة، ويميل بصورة أكبر نحو التماهي مع مواقف القاهرة التي تركز بصورة أكبر على خطر التيارات الإسلامية، وتتعاون بصورة معلنة مع النظام السوري في هذا المجال عبر القنوات الدبلوماسية والأمنية والعسكرية.

ويمكن إدراج جهود تلميع الرئيس السابق للائتلاف أحمد الجربا أحد أبرز ملامح التماهي السعودي مع الموقف المصري، حيث ترغب بعض الجهات المؤثرة في الرياض بالاستفادة من موقعه القبلي لإنشاء كتلة عشائرية تتعاون مع "وحدات حماية الشعب" الكردية تحت مظلة "قوات سوريا الديمقراطية"، خاصة وأن الجربا قد أبدى استعداداه لتجاوز الخطوط الحمر للمعارضة السورية من خلال إبداء المرونة في بقاء بشار الأسد وإمكانية إنشاء نظام فيدرالي، حيث أكد في مقابلة مع وكالة "أرم" الإماراتية أنه: "لا مشكلة في بقاء الأسد إذا كان ذلك في صالح الدولة السورية".

وتمثل الأثر الثاني لتماهي السياسة السعودية مع الموقف المصري في جهود التقارب مع الحكم في بغداد، حيث استقبل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في بادئة تهدف إلى إنهاء القطيعة بين البلدين، وتم التداول بشأن الملفين الكردي والسوري، وذلك في أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير للعراق في شهر مايو الماضي، بهدف "تنقية العلاقات وسوء الفهم الذي سادت تلك العلاقات خلال السنوات الماضية"، وذلك في استجابة واضحة لتوجهات القاهرة التي تدعو إلى عودة العراق إلى حاضنته العربية وتعزيز التعاون معه في "مكافحة الإرهاب".

لكن الجانب الأبرز وغير المعلن في المبادرة العراقية يتمثل في سعي الحكم في بغداد لفتح بوابة خلفية للدبلوماسية مع نظام دمشق، حيث يعمل العبادي على إعادة تأهيل نظام بشار الأسد في الساحة العربية بدعم مصري، فقد قام وفد عسكري عراقي بزيارة دمشق قبل نحو شهر، وتم التفاوض مع قيادات روسية وإيرانية وأخرى تابعة للنظام حول "تأمين الحدود بين سوريا والعراق".

وفي أعقاب تلك المبادرة قام وفد عسكري رفيع المستوى من جيش النظام بزيارة لبغداد في شهر يونيو الماضي بهدف "تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتوفير المرونة للقوات الجوية العراقية لقص أهداف على مقربة من الحدود ومنع الإرهابيين من الدخول من بلد إلى آخر"، وذلك وفقاً لبيان وزارة الدفاع العراقية الذي أكد أن رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن عثمان الغانمي قد بحث مع الوفد السوري سبل "التنسيق والتعاون الأمني" بين البلدين.

خامساً: ترجح احتمالات التنازل عن شرط مغادرة بشار الأسد

نقل قاسم سليمان في تسجيل مصور (٢٣ يونيو ٢٠١٧) عن مسؤول سوري قابل ولي العهد وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان بناء على طلبه في موسكو، أن الأمير قد أبدى عدم ممانعته من بقاء بشار الأسد في الحكم إذا ما تخلى عن إيران.

وأعاد ادعاء سليمان إلى الواجهة ما دار من تسريبات في نهاية شهر مايو الماضي حول عرض قدمه الأمير محمد بن سلمان للروس يتضمن إعادة العلاقات السعودية-السورية إلى سابق عهدها والتعاون مع بشار الأسد في إعادة الأعمار إذا ما وافق الأخير على فتح صفحة جديدة مع السعوديين عنوانها "التخلي عن العلاقة مع إيران نهائياً وطرد حزب الله من سوريا وإقامة آلية للتنسيق السياسي بين القيادتين السعودية والسورية حول ملفات المنطقة".

وكانت مصادر أمنية قد سربت معلومات وصفت بأنها "حساسة" حول اتفاق الأمير محمد بن سلمان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب نهاية العام الماضي (٢٠١٦)، يتضمن مشاركة فاعلة للرياض في الأزمة السورية وامتياز السعودية لعب دور محوري في أي حل سياسي يتم الاتفاق عليه حتى لو اقتضى ذلك الموافقة على بقاء بشار الأسد في منصبه.

وبخلاف التصريحات الجازمة لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير بضرورة مغادرة بشار الأسد؛ تتواتر التسريبات الخاصة حول مرونة الأمير محمد بن سلمان في هذا الشأن، حيث تسرب في شهر أغسطس ٢٠١٥ تفاصيل لقاء جمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مع الأمير محمد بن سلمان الذي أبدى: "تفهماً لمقترح القاهرة لحل سياسي للأزمة السورية يتضمن بقاءه لمدة قصيرة تنتهي بنهاية مرحلة انتقالية تضمن انتقالاً سلمياً للسلطة"، لافتاً إلى أن الأمير عبّر عن تفهمه للمتغيرات التي طرأت على النزاع السوري وتحركات تنظيم "داعش" على الأرض.

وتم ربط ذلك التسريب بلقاء سابق جمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمحمد بن سلمان (١٩ يونيو ٢٠١٥)، أسفر عن زيارة قام بها رئيس جهاز الأمن الوطني اللواء علي مملوك إلى الرياض على متن طائرة روسية خاصة، حيث قابل الأمير محمد بن سلمان بحضور رئيس الاستخبارات السعودية صالح الحميدان، وتم الحديث عن المشروع الذي اقترحه بوتين لإنشاء تحالف إقليمي لمحاربة الإرهاب.

وأكد ديفيد إغناطيوس في مقال نشره بصحيفة "واشنطن بوست" (٩ سبتمبر ٢٠١٥) أن الأمير محمد بن سلمان قام بمبادرات دبلوماسية جريئة تضمنت إطلاق حوار واسع النطاق مع روسيا، واجتمع بعد ذلك في الرياض مع علي مملوك، حيث: "طرحت فكرة أن الأسد يمكن أن يبقى في السلطة إذا كانت إيران ستوافق، على مقترحات يمكن أن تنهي الأزمة السورية".

ووفقاً لمصادر مطلعة فإن الأمير محمد بن سلمان قد أعاد طرح الفكرة نفسها في اجتماع لمسؤولين خليجيين مع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، كما طرح في الآونة الأخيرة فكرة: "تخيير الأسد بين البقاء مع

تخليه عن إيران أو الرحيل إن أصر على بقاء العلاقة مع إيران"، مؤكداً أن زيارته لروسيا كانت تتضمن محاولة إقناع بوتين بهذا الأمر تحديداً.

ويطول سرد الدراسات الغربية التي تحدثت عن عدم واقعية افتراض إمكانية إقناع بشار الأسد بترك إيران نظير بقائه في الحكم (!)، خاصة وأن بشار الأسد لم يعد يمتلك زمام الأمور في دمشق، وأن بقاءه بات مرهوناً بمشروع المد الفارسي، في حين لا تشكل هشاشة الموقف العربي الممزق أية إغراءات لبشار الأسد لترك إيران والانحياز إلى المنظومة العربية الغارقة في دوامة الخلافات البينية.

إلا أنه لا بد من التأكيد على أن تكرر مثل تلك التسريبات تشكل خرقاً إستراتيجياً خطيراً في مسار الأزمة السورية، إذ إن الإيحاء بإمكانية تحول الموقف الرسمي السعودي سينسف المبادئ التي قامت عليها المعارضة السورية كالتأكيد على وحدة الأراضي السورية واشتراط رحيل الأسد وزمرته، وسيضعف الهيئة العليا للمفاوضات التي توافقت مكوناتها على بيان الرياض المؤكد لهذه الثوابت، والذي يتعارض بصورة واضحة مع مضمون التسريبات الأخيرة، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على مسار مفاوضات جنيف من جهة، وعلى تماسك المعارضة من جهة ثانية، وعلى تأقلمها مع التحولات الإقليمية من جهة ثالثة.

سادساً: تعزيز النزعات الانفصالية في الشمال السوري

يتردد الحديث عن اتجاه المحور السعودي-الإماراتي لزيادة دعم أكراد سوريا، وظهر ذلك الدعم إلى العلن من خلال استضافة وسائل إعلام خليجية لقيادات كردية، كان آخرها لقاء جريدة الشرق الأوسط مع رئيس "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي صالح مسلم (٢٧ يونيو ٢٠١٧) الذي هاجم فيه قطر وتركيا، وذلك في أعقاب مقابلة أجرتها صحيفة "الرياض" السعودية مع مسؤولة كردية في الإدارة الذاتية، وتقديمها بصفة "رئيسة سورية الديمقراطية"، والتي اتهمت قطر بأنها المسؤولة عن "شق صف المعارضة السورية، الأمر الذي فتح الباب أمام انتشار التطرف والإرهاب في كامل سوريا.

وتزامن الدعم الإعلامي مع تقارب سياسي بين "الاتحاد الديمقراطي الكردي"، الجناح السياسي لوحدة "حماية الشعب" الكردي مع المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل الحديث عن إمكانية عودة أحمد الجربا إلى الأضواء عبر بوابة القاهرة، ضمن صفقة تهدف إلى إضعاف الدور التركي في الشمال السوري والتماهي مع رغبة واشنطن في تعزيز النزعة الانفصالية لدى وحدات "حماية الشعب" الكردية.

وعزز ذلك التقارب نشر تصريح لصالح مسلم في صحيفة "الرياض" السعودية (١٣ يونيو ٢٠١٧) أكد فيه أن: "هنالك تحالف قائم بين إيران وقطر، وقد عانينا ولا زلنا نعاني منه الأمرين ونقاومه ونتصدى له إلى الآن، فهذا

التحالف غزانا في عقر دارنا وتسبب في استشهاد الآلاف من فلذة أكبادنا، منذ ٢٠١٢ وإلى الآن بأدوات تختلف أسماؤها وتلتقي أفعالها"، وذلك في محاولة واضحة من قبل رئيس "حزب الاتحاد الديمقراطي" لمغازلة السعودية، ومحاولة كسب تعاطفها مستفيداً من أزمة العلاقة بينها وبين قطر.

ويأتي الظهور الكردي المناوئ لأنقرة والدوحة على وسائل إعلام سعودية، بالتزامن مع تقرير نشرته صحيفة "يني شفق" التركية تحدثت فيه عن تنسيق سعودي-أمريكي-إماراتي لدعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في المناطق التي يتواجد فيها بسوريا بعد الانتهاء من محاربة تنظيم الدولة، حيث عقد في مدينة الحسكة السورية (١٠ يونيو) بحضور ممثلين عن المخابرات الأمريكية والسعودية الإماراتية والمصرية، وممثلين عن الأكراد وعشائر عربية، بهدف "تحديد إستراتيجية مشتركة لمستقبل النفط السوري"، وادعت الصحيفة أن الممثلين الأمريكي والسعودي عبرا عن احترامهما لنضال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ووعدا بأن يكون له حصته من عائدات النفط بعد الانتهاء من حرب تنظيم الدولة.

ورأى معارضون سوريون أن اجتماع الحسكة يأتي نتيجة لاجتماع عقد في القاهرة، مطلع شهر مايو الماضي تحت عنوان "ملتقى القاهرة التشاوري" بمشاركة شخصيات عربية وكردية معارضة للنظام.

تأتي تلك التطورات في ظل سياسة جديدة تتبناها السعودية إزاء الملف الكردي بالتعاون مع واشنطن، وتهدف إلى تعزيز التعاون مع حكومة أربيل من جهة، وإضعاف العناصر المؤيدة لإيران في "حزب العمال" الكردستاني-التركي، وعلى رأسهم: جميل بيك ودوران كالكان، ورئيس الاستخبارات مصطفى كورسو، وذلك في مقابل الجهود التي تدفع بها طهران للتوصل إلى اتفاق بين حزب العمال يقضي بنشر ثلاثة آلاف مقاتل من الحزب في سنجار بالقرب من الحدود السورية.

ويتبع الجناح المؤيد للتقارب مع إيران في "حزب العمال الكردستاني حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يرأسه طالباني المقرب من إيران، والذي يحظى بعلاقات حسنة مع حكومة بغداد.

سابعاً: مخاطر انحياز أنقرة للمحور الروسي-الإيراني

في ظل نأي الكويت وعمان بنفسيهما عن الموقف السعودي-الإماراتي-المصري تبدو ملامح تشكل تحالف تركي-قطري، خاصة وأن مواقف أنقرة تتماهى مع الدوحة في العديد من الملفات الإقليمية لعل أبرزها: دعم حركة حماس ومناوأة حكم السيسى.

وبدلاً من تشكيل جبهة موحدة ضد قطر، أسفرت الأزمة عن معادلة خليجية ثنائية القطب، وذلك في مشهد اصطفا لم يشهده مجلس التعاون منذ تأسيسه.

وتكمن الخطورة في إمكانية تعثر العلاقات بين الرياض وأنقرة، مما يسهم في تعزيز الشرخ الإقليمي ويدفع بتركيا للتقارب مع إيران، ويفسد التفاهمات التي توصلت إليها السعودية وتركيا في ثمان قمم تم عقدها بين زعماء البلدين في غضون السنتين الماضيتين وخاصة فيما يتعلق بالملف السوري.

وتأتي استضافة وسائل إعلام سعودية لشخصيات كردية ذات توجه معادٍ لتركيا، ودعم النزعات الانفصالية الكردية ضمن ذلك الاتجاه، وذلك في مقابل اعتراض طهران وأنقرة على مشروع الاستفتاء الذي ترغب رئاسة إقليم كردستان العراق إجراءه في شهر سبتمبر المقبل.

وتتحدث مصادر عن تسليم قطر وثائق استخباراتية للسلطات التركية، تؤكد دعم دول خليجية لحزب اتحاد العمال الكردستاني، المصنف على لوائح الإرهاب التركية، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي يعدّ بمثابة الفرع السوري للأول.

ولا شك في أن تقويض العلاقات السعودية-التركية التي حرص الملك سلمان على توطيدها سيكون له انعكاسات سلبية على الملف السوري، إذ إن التعاون بين البلدين يفترض أن يشكل حجر الأساس في وقف مشروع المد الفارسي، وقد يؤدي الخلاف بين البلدين إلى وقف الدعم الذي كانت تحظى به قوى المعارضة المعتدلة نتيجة تماهي الرياض مع التصنيفات المصرية-الإماراتية للجماعات "الإرهابية".

ويبدو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد قرر الاستفادة من الشرخ الإقليمي القائم لتعزيز سياسته في سوريا، وذلك من خلال السعي إلى استقطاب أنقرة الناقمة من سياسات واشنطن من جهة، والمناوئة للتوجهات الإماراتية-المصرية من جهة ثانية.

وتشير المصادر إلى أن بوتين يضع اللمسات الأخيرة على مشروع ترسيم مناطق "خفض التصعيد" في سوريا، وما يتعلق بها من تحديد نقاط المراقبة، ومواقع الحواجز، بالتعاون مع نظيره أردوغان وروحاني، ووفقاً لموقع "جيز" الدفاعي؛ فإن إيران وروسيا تسعيان إلى استقطاب أنقرة للموافقة على اتفاق لترسيم مناطق النفوذ مستفيدين من التوتر القائم بين أنقرة وواشنطن على خلفية الدعم الأمريكي لوحدة حماية الشعب الكردية؛ حيث تطمح موسكو وطهران إلى كسب تركيا في محور معارض للتحالف الشرق أوسطي الذي تم الإعلان عنه أثناء زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرياض.

وتعرض موسكو وطهران على أنقرة تحقيق مطالبها بالقيام بدور إشرافي في مناطق "خفض التوتر" شمال البلاد، مقابل الاعتراف التركي بدور روسيا في دمشق وحمص وريفهما والمحافظة على قواعدها الجوية والبحرية المطللة على المتوسط، وتأمين إيران ممرها الواصل بين العراق ولبنان عبر الأراضي السورية.

ثامناً: محاولات إجهاض مشروع "التحالف الإسلامي" وتعزيز النفوذ الإيراني

يبدل الرئيس الروسي قصارى جهده لإنشاء محور رباعي منافس يضم: موسكو وطهران وبغداد ودمشق، ويهدف إلى وقف الانتشار الأمريكي جنوب سوريا، ومنع "التحالف الإسلامي" المزمع من تحقيق موطن قدم في الأراضي السورية.

ولتحقيق ذلك؛ بادر بوتين إلى القيام بأكبر عملية تحريك عسكرية تشهدها الأراضي السوري منذ عدة سنوات، حيث زج بالوحدة الروسية من قوات اللواء المظلي (٣١) مدعومة بمقاتلي القوات الخاصة "سبيتسناز" وكتيبة "العمليات الجبلية" إلى درعا، وذلك بالتزامن مع إبحار السفن الحربية الروسية "غريغوفتش" و"إيسن" على وجه السرعة من البحر الأسود إلى المياه السورية، حيث قام جنود مشاة البحرية الروسية بتمارين إنزال في شاطئ طرطوس.

في هذه الأثناء؛ أشرفت القوات الروسية على تشكيل قوة عسكرية رديفة تضم: قوات النظام، والميليشيات التابعة لإيران مثل "حزب الله" اللبناني، ومنظمة "بدر"، وحركة "النجباء"، و"الوحدة ٣١٣"، و"كتائب الإمام علي"، و"حركة الأبدال"، و"كتائب سيد الشهداء"، و"القوة الجعفرية"، و"كتائب حزب الله العراق"، و"سرايا التوحيد" التابعة للنائب اللبناني وئام وهاب، و"حزب التوحيد العربي" اللبناني الدرزي، وتم الزج بهذه الميليشيات في مواقع إستراتيجية شرق وجنوب البلاد بهدف إجهاض خطط وزير الدفاع الأمريكي ماتيس الرامية للسيطرة على الحدود السورية-العراقية.

ويرى بوتين أن فرصه في إفساد الترتيبات الأمريكية أصبحت كبيرة في ظل الأزمة الداخلية التي يعاني منها ترامب في علاقاته مع المؤسسات الرسمية والمجتمع الأمني في واشنطن، وفي ظل التردد الذي تبديه أنقرة من التحالف الشرق أوسطي الجديد الذي تقوده السعودية، فضلاً عن السخط التركي من تقارب بعض الدول الخليجية من الانفصاليين الأكراد، ومن قرار واشنطن تسليح وحدات حماية الشعب الكردية.

وبناء على ذلك فإن بوتين يعمل جاهداً على دق إسفين في مشروع "التحالف الإسلامي" السعودي، وذلك من خلال ضم تركيا للجهود التي تبذلها موسكو وطهران لوضع اليد على مناطق بالغة الأهمية في تأمين خط الربط

والتواصل البرّي مع سوريا عبر الأراضي العراقية، وصولاً إلى لبنان ووظائف المتوسط، وتوطيد ذلك في اجتماع "أستانة" المزمع عقده في شهر يوليو الجاري.

وقد أثمرت هذه الجهود في صمت أنقرة إزاء توغل قوات "بدر" وميليشيات "الحشد الشعبي" شمال غربي العراق، حيث يرغب الأتراك في تحجيم النفوذ الكردي المدعوم من قبل أمريكا في المناطق العراقية التي اكتسحتها قوات الحرس الثوري الإيراني والميليشيات العراقية التابعة له على الحدود مع سوريا.

وفي تطور لافت للانتباه أثارت مشاركة عناصر من قبيلة شمر من شمال سوريا في المعارك الدائرة ضد فصائل الجيش الحر تساؤلات حول قدرة إيران على جر قوى عشائرية سنية لتجاوز الخطوط ضد راعيهم التقليدية (السعودية)، خاصة وأن مشاركتهم قد مثلت مفاجأة غير متوقعة للأمريكان، حيث تقدمت القوات التي كان قوامها بشكل أساسي من قبيلة شمر إلى الحدود من الغرب، والتقت مع الحشد الشيعي في قرية أم جرس بالقرب من القطاع الشمالي للحدود العراقية السورية شمال غرب الموصل.

وفي ظل تنامي الخلافات بين "أصدقاء سوريا"، وتوجه واشنطن لدعم وحدات "حماية الشعب" و"قوات سوريا الديمقراطية"؛ فإن مصير تنسيق الدعم الميداني لقوى الثورة والمعارضة سيصبح أمراً بعيد المنال، خاصة وأن القوى الانفصالية الكردية دأبت على التنسيق مع موسكو ودمشق وطهران لإضعاف النفوذ التركي في الشمال السوري.

تاسعاً: هشاشة "الظهير" الأمريكي في التعامل مع أزمات المنطقة

يعاني حلفاء واشنطن في الشرق لأوسط من غموض المواقف الأمريكية وتقلباتها؛ فقد تسببت الطريقة التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع الأزمة الخليجية بقلق في الرياض وأبوظبي والقاهرة، حيث يسود شعور بالاستياء من اختيار ترامب أسلوب المناورة، وتضارب مواقف مسؤوليه إزاء الموقف من قطر.

ففي تغريدة له يوم ٦ يونيو، أعرب ترامب عن دعمه لمناورة الرياض واتهم قطر ضمناً بأنها راعية للإرهاب، إلا أن وزير خارجيته ريكس تيلرسون، دعا السعودية وحلفاءها (٩ يونيو) إلى تخفيف الحصار المفروض على قطر، قائلاً إن هذا الإجراء يعرقل القتال ضد "تنظيم الدولة"، وفوجئت المملكة بتوقيع الولايات المتحدة (١٤ يونيو) صفقة مقاتلات "F-15" لقطر بقيمة ١٢ مليار دولار، مما يسלט الضوء على سياسة واشنطن الملتبسة تجاه الأزمة.

وتخشى الرياض وأبو ظبي من تكرار واشنطن نمط تعاملها مع الأزمة الخليجية على غرار التعامل مع سياسات طهران المثيرة للجدل؛ حيث تجاهل ترامب تعهداته الانتخابية وقدم عقب انتخابه تنازلات جوهرية لإيران مكنتها من الحصول على الأرصدة المجمدة، ومن إبرام صفقات دولية، ثم فاجئ الحلفاء الخليجيين بإبرام صفقتين مع شركات إيرانية بقيمة ٢٢ مليار دولار.

وفي مقابل "تغريدات" ترامب النارية ضد إيران؛ يسود الأوساط العسكرية الأمريكية صمت مطبق إزاء تخطي إيران جميع "الخطوط الحمراء" التي وضعها ترامب في الأونة الأخيرة، وعدم قيام القوات الأمريكية بأية ردود فعلية لتثبيت خطوطها على الأرض، واللجوء بدلاً من ذلك إلى مفاوضات "سرية" مع الروس ومطالبتهم بكبح جماح القوات الإيرانية المندفعة باتجاه الحدود مع الأردن و"إسرائيل".

وفي مقابل الإجراءات الردعية المتمثلة في توجيه ضربات موضعية وإرسال مناشير تحذيرية، يبدو أن القوات الأمريكية غير مستعدة للقيام بعمل عسكري في البادية السورية، ولا تزال مصرّة في الوقت نفسه على العمل في منأى عن حلفائها، حيث يرجح البعض أن الولايات المتحدة قد سلمت سلفاً بأن "دير الزور" وريفها الجنوبي والشرقي للنظام.

وفي منأى عن الأصدقاء والحلفاء؛ تتفاوض واشنطن في كواليس الدبلوماسية الخفية مع الروس بشأن إقامة منطقة آمنة في الجنوب السوري، وتتضمن الصفقة سلسلة من المقايضات المرتبطة بتقاسم كعكة مشاريع إعادة الإعمار، حيث يدور الحديث عن اتفاق أمريكي-روسي لتقسيم مناطق السيطرة على الحدود السورية-العراقية، بحيث يحصل الأمريكيان على "منطقة آمنة" تمتد ضمن نطاق دائري يبلغ قطره نحو ٧٠ كم من قاعدة التنف، فيما يسيطر الروس وحلفاءهم على المناطق الباقية من البادية الحدودية شمالاً، دون الالتفات إلى عروض الدعم السخية التي قدمتها دول "التحالف الإسلامي" لدعم واشنطن في قمم الرياض.

وتؤكد تلك التسريبات هشاشة التحالف الخليجي-الأمريكي من جهة، وصعوبة الاعتماد على الإدارة الأمريكية في تنسيق موقف موحد إزاء الأزمات الإقليمية القائمة من جهة أخرى، حيث يهدد تحالف الديمقراطيين ونخب أجهزة الاستخبارات لإضعاف الإدارة الأمريكية في واشنطن الترتيبات التي تعتمد عليها كل من أبوظبي والرياض في ترتيبات المرحلة المقبلة، في حين يعمل تحالف الديمقراطيين والمجمع الاستخباراتي الأمريكي على الإيقاع بترامب بتهمة التواطؤ مع الروس، خاصة وأن الاتهامات قد أطاحت بمستشاره السابق لأمن القومي مايك فلين، وطالت صهره جاريد كوشنر، الذي يتولى الملف الدبلوماسي في البيت الأبيض.

المحور الثاني- آليات المعالجة

تناولت الصفحات الماضية أهم مخاطر الأزمة الخليجية واحتمالات تأثيرها على الوضع في سوريا، منطلقة من أن تحول الأزمة إلى مشهد صراع مركب سيؤدي إلى خلط الأجناس الإقليمية والدولية، وسيضع السوريين أمام حزمة من التحديات التي يمكن تحويلها إلى مجموعة من الفرص لو امتلكت مؤسسات المعارضة القدرة على التعامل معها بكفاءة واقتدار.

ولتحقيق ذلك فإنه يتعين على هذه المؤسسات أن تتحول من مرحلة التعامل وفق الانطباعات الفردية وردود الأفعال الآنية إلى مستوى التعامل الاحترافي، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

١- تبني الهيئة العليا للمفاوضات والاتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والفصائل ومنظمات المجتمع المدني مواقف محايدة تركز على النأي بالقضية السورية عن تجاذبات الأزمة الخليجية، وتجنب تبني أية مواقف أو إطلاق أية تصريحات توحى بالاصطفاف مع أي من أطراف الصراع في خلافه مع الطرف الآخر، وعدم الانجرار وراء مغريات إعادة الفرز السياسي أو الوعود بترجيح كفة فئة دون غيرها كئتمن للانحياز.

٢- تشكيل فريق أزمة، يتولى رصد التأثيرات المندفعة في شتى الاتجاهات وتحويلها إلى مادة قابلة للقياس، وذلك من خلال تقييم المخاطر وتصنيفها، وتعداد الخيارات المتاحة وتحديدها، وفتح قنوات التواصل الخارجي لتبادل الآراء وتخفيف الضغوط، وتجنيد قوى الثورة والمعارضة محاولة إقحامها في المعارك البيئية والحملات الإعلامية وإجراءات التضييق الأمني.

٣- صياغة إستراتيجية تهدف إلى الاستجابة للمخاطر الكامنة عبر تحديد بؤر التوتر ومعالجتها، وتشكيل خطاب سياسي وإعلامي ينأى بالثورة عن الخلافات ويركز على المخاطر المشتركة والمتمثلة في خطط التقسيم ومشروع المد الفارسي وأدواته الطائفية في سوريا.

٤- التنسيق مع الدول الداعمة والمنظمات الدولية الفاعلة لفصل قطاعات الدعم الإنساني والعمل الخيري عن الخلافات القائمة حول دعم مختلف القوى المقاتلة على الأرض، والاستفادة من الأزمة القائمة لتعزيز قطاعات التنمية المستدامة وإعادة إعمار المناطق المحررة، وذلك كبديل عن برامج الإغاثة التي كان يتم في السابق إبرامها بصورة أحادية ودون استيفاء خطوات التخطيط السليم.

٥- توسيع دائرة العمل الإداري خارج إطار المحاصصات السياسية، وذلك من خلال تعزيز الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة المؤقتة في قطاعات الإدارة والخدمات ومشاريع تطوير البنى التحتية، وإبعاد الفصائل عن المهام المدنية لصالح المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وتوجيه الحكومة المؤقتة للانتقال من مرحلة الإغاثة والعمل الخيري إلى التنمية المستدامة، والعمل على تخفيف معاناة السوريين وتوفير الخدمات الأساسية لهم في منأى عن التجاذبات الإيديولوجية والصراعات البيئية والاقتتال الداخلي.

٦- تجنب مؤسسات الثورة مخاطر التصنيف والفرز السياسي والإيديولوجي، وذلك من خلال الدفع بالخبرات والكوادر الشابة إلى الواجهة بدلاً عن الواجهات التقليدية المثيرة للجدل، والتي وقعت في شرك التصنيف والانحياز لمختلف الداعمين والممولين.

٧- مشاريع توسيع دوائر التفاعل والمشورة من خلال إنشاء أوعية حوارية تضم الطيف الأوسع من قوى المعارضة ومراكز الفكر السورية ومنظمات المجتمع المدني، ورفدها بخطاب إعلامي يعزز الأسس التي قامت الثورة لأجلها، ويحدد سقف المبادئ والمعايير، ويوحد الخطاب الإعلامي لقوى الثورة والمعارضة في تعزيز هذه المطالب، ويمكنها من امتلاك أدوات التأثير الإعلامي الخارجي فيما يخدم القضية السورية وينأى بها الخلافات الخارجية ومحاولات التصنيف، وتسخير مختلف الأدوات المتاحة مثل: القنوات الفضائية ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات الدبلوماسية الدولية، والوسائل القانونية، والتحالفات الإقليمية والدولية لتعزيز هذه المبادئ.

٨- حماية الفصائل المعتدلة من مخاطر التصنيف السلبي، وذلك من خلال النأي بها عن جماعات التطرف والغلو، واستيعاب قوى الاعتدال ضمن مؤسسات الرسمية للمعارضة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاقتتال وإنشاء غرف التواصل ومجالس التنسيق وآليات العمل المشتركة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الاصطدام، وإدماجها في مشروع وطني شامل يعمل على توفير الخدمات الأمنية وحماية المدنيين، ويوظفها في الإشراف على أمن المعابر والطرق والحدود.

٩- تبني خطاب وطني وحدوي شامل في مواجهة مخططات التقسيم الإثنية والطائفية، والتحذير من تأثير الانقياد إلى المشاريع الانعزالية على الأمن الإقليمي والأمن الدولي، وإثارة الوعي بما يمثله بقاء بشار الأسد من خطر على دول المنطقة، والدعوة إلى محاسبة جميع المتورطين في ارتاب جرائم بحق الشعب السوري وجلبهم للعدالة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

لا شك في أن استمرار الأزمة الخليجية في الفترة المقبلة سيعود بعواقب وخيمة على أمن المنطقة بأسرها، إلا أنه يمثل لقوى الثورة حزمة من الفرص للتخلص من ربكة التبعية المقيتة، والانطلاق نحو آفاق تشكيل خطاب وطني يستوعب كافة أطراف المعارضة في منأى عن المؤثرات التقليدية لبعض القوى الإقليمية التي دأبت على ربط الدعم بالمواقف السياسية المنحازة لأجنداتها.

ولا شك في أن نأي مؤسسات المعارضة بنفسها عن الصراعات الخارجية، وتعزيز آليات التواصل فيما بينها سيعيد إليها الكثير من الاعتبار، وستمثل دوائر التفاعل والحوار الوطني فرصة سانحة لتفادي مسببات الاقتتال الداخلي وتعزيز استقلالها السياسي وصياغة قرارها الوطني.

